

مقدمة رسالة الإمام السراج الأرموي

هذه الرسالة للإمام القاضي سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي الشافعي الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه تبحث في موضوعي العلم الإلهي وعلم الكلام. والإمام فيها يفصل بين العلمين على أن العلم الإلهي متقدم على علم الكلام، والعلم الإلهي عنده هو العلم بالموجود بما هو موجود، وهو ما قد يقال إنه نفسه علم الحكمة أو علم الفلسفة كما يعرف الفلاسفة هذا العلم.

وغاية هذه الرسالة أن الإمام السراج رحمه الله يقول إن علم الكلام إذ كان موضوعه ذات الله تعالى فلا يُبحث فيه وجوده تعالى لأن موضوع العلم لاحق الذات وليس نفس الذات. فلذلك قال إن هناك علماً أعلى هو الذي يُبحث فيه عن وجود ذات الله تعالى.

لكن المتكلمين يقولون إن علم الكلام -أو أصول الدين- هو علم الدين، فيكون موضوعه أجزاء الاعتقاد ومنها إثبات وجود الله تعالى، فلا يلزم فصل العلم الإلهي عن علم الكلام.

والنظر في هذا الكلام هنا أن ثبوت الدين نفسه لا يكون مبحثاً في هذا العلم بناء على أن موضوع العلم ليس ذاته، فيلزم كذلك علم أعلى.

فربما لذلك قال بعض أئمتنا -كالإمام حجة الإسلام الغزالي رضي الله تعالى عنه- إن علم الكلام نفسه هو العلم بالموجود من حيث هو موجود. فيكون قد ضمّ مستدلاً الإمام السراج رحمه الله على أن البحث في ذاته تعالى سابق البحث في صفاته فلا يكون ذاته تعالى هو الموضوع مع نفي وجود علم أعلى من علم الكلام. والله أعلى وأعلم.

وقد ذكر قول الإمام السراج الأرموي رحمه الله الإمام العضد في «المواقف» والإمام السيّد الشريف -رحمهما الله- في «شرح المواقف» فقال^(١): «(والقسمان) يعني كون

(١) في الموقف الأوّل في المرصد الأوّل في المقصد الثاني. وما بين القوسين متن «المواقف» للإمام العضد.

إثباته تعالى بيّناً بذاته وكونه مبيّناً في علم أعلى من الكلام (باطلان) أما بطلان الأول فمما لا ينبغي أن يُشكَّ فيه. وأمّا بطلان الثاني فقد خالف فيه الأرمويُّ حيث جَوَّز أن يكون ذاته تعالى مسلّم الإنيّة في الكلام مبيّناً في العلم الإلهيِّ الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود، المنقسم إلى الواجب وغيره.

وهو مردود بأن إثباته تعالى هو المقصد الأعلى في علمنا هذا^(١).

وأيضاً كيف يجوز كون أعلى العلوم الشرعيّة أدنى من علم غير شرعيٍّ؟! بل احتياجه إلى ما ليس علماً شرعياً مع كونه أعلى منه ممّا يُستنكر أيضاً.

وأنت ترى أن ليس يخلو احتجاج السيّد رحمه الله عن نظر؛ إذ العلم الشرعيُّ فرع العلم، فهو محتاج إلى علم قبله لإثباته.

وأما تقدّم غير العلم الشرعيِّ عليه فلا يلزم منه دونيّة العلم الشرعيِّ! بل ذلك له شرف بأن كلّ سابق عليه فهو موصل إليه، وكلُّ لاحق له فإنّما هو منبني على بعضه أو متفرّع منه، فهو رأس شجرة العلوم.

وأما استبعاد احتياج العلم الشرعيِّ إلى غيره فمستبعد؛ إذ واقعٌ أن بعض مسائل الكلام معتمدٌ رأساً على تفسير القرآن الكريم، وكذلك على دلالات الألفاظ، وتقرير علم الكلام باستخدام المنطق ذو فائدة لا تخفى.

والله تعالى أعلم.



نسبة الرسالة إلى الإمام الأرموي

سبق نقل ذكر الأئمة بعد الإمام السراج رأيته في المسألة فيكون قوله مشهوراً عندهم، وقد يكون قوله المشهور قد ذكره في غير هذه الرسالة وقد ذكرت الرسالة مخطوطة في «فهرست مخطوطات خزانة الروضة الحيدرية»^(١) من غير تسميتها بالغراء، والنسخة التي معي - وهي مجموع رسائل - كذلك ليس فيها هذه التسمية.

وقال في «ذيل كشف الظنون»^(٢): «الرسالة الغراء في الفرق بين نوعي العلم الإلهي والكلام بخط كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن العتايقي الحلبي، كتبه في الغري سنة ٧٧٨هـ وكتب بخطه عليه أنه لمولانا الأعظم أفضى قضاة العالم سراج الدين الأرموي في الخزانة الغروية...».

فيكون هذا كافياً في تصحيح كون هذه الرسالة للإمام السراج رحمه الله.



(١) للسيد أحمد الحسيني.

(٢) لم يذكر في الأصل أن اسمها الرسالة الغراء، وإنما هو ممّا في «ذيل كشف الظنون» لأقا برزك الطهراني. ترتيب وتهذيب وإضافة: محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخراساني. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرَّسالة الغراء في الفرق بين نوعي العلم الإلهي والكلام للقاضي سراج الدين الأرمويّ تغمّده الله برحمته

مقدّمة

العلوم إمّا نظريّة أو عمليّة.

فالنّظريّة هي التي الغاية القصوى منها حصول رأي واعتقاد فقط.

والعمليّة هي التي الغاية القصوى منها حصول رأي واعتقاد يتعلّق بكيفيّة أعمالنا.

والنّظريّة بها استكمال النّفس في قوّتها العلميّة.

والعمليّة بها استكمال النّفس في قوّتها العمليّة، ويعرف بعلم الأخلاق والسيّاسات.

والعلوم النّظريّة إمّا طبيعيّة وإمّا تعليميّة وإمّا إلهيّة.

أمّا الطّبيعيّة فموضوعها الأجسام من حيث إنّها متحرّكة أو ساكنة، ويبحث فيها عن العوارض التي تلحقها من هذه الجهة^(١).

والتّعليميّة موضوعها ما هو كمّ مجرد عن المادّة بالذّات، أو ما هو ذو كمّ، ويبحث فيها

عن العوارض التي تلحق بالكمّ بما هو كمّ، ولا يوجد في حدودها نوع مادّة ولا قوّة حركة^(٢).

وأمّا الإلهيّة فيبحث فيها عن الأمور المفارقة للمادّة بالحدّ والقوام، وعن الأسباب

الأوّل للموجود والطّبيعيّ التّعليميّ، وعن سبب الأسباب ومبدأ المبادئ؛ وهو الإله سبحانه وتعالى.

(١) كعلم الفيزياء.

(٢) كعلم الرّياضيّات وضمته الهندسة.

مقدمة ثانية

إنَّ لكلَّ علم موضوعاً ومبادئ يتألف منها البراهين، وموضوعه يكون مسلماً فيه؛ أي يوضع كأنه مفروغ عنه، ثم يُبحث في الأعراض الخاصّة به. والمسلّم لا يكون مطلوباً^(١)؛ وإنّما يكون مسلماً فيه إذا كان بيّناً بنفسه، أو يكون مُبيّناً في علم آخر فوقه. فإذن: للعلم الإلهي موضوع ومطالب ومبادئ.

[موضوع العلم الإلهي]^(٢)

إذا عرفت هذا فنقول: موضوع العلم الإلهي إمّا الموجود بما هو موجود، أو موجود هو الله تعالى. وإمّا الأسباب الأولى بما هي أسباب مطلقة أو بما هي أسباب خاصّة من أن هذا فاعل وذاك قابل؛ فإنّ ذلك قد يظنّه قوم. وموضوع العلم الإلهي لا يعدو هذه الأربعة، وكلُّ ذلك باطل إلا الأوّل، فيكون هو الموضوع له. لا يجوز أن يكون موضوع العلم الإلهي هو الموجود الخاصّ وهو الإله سبحانه وتعالى لوجوه: الأوّل: أنّه مطلوب في هذا العلم، ولا شيء من المطلوب في علم بموضوع له. أمّا أنّه مطلوب في هذا العلم لأنّه مطلوب، وليس مطلوباً في علم آخر؛ فيكون مطلوباً في هذا العلم.

(١) أي لا يكون مطلوباً في هذا العلم الذي يبحث في عوارضه.

(٢) أضفنا العنوان منّا ترتيباً.

أَمَّا أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فَلَا تَنْتَهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَطْلُوباً لَكَانَ إِمْناً بِنَفْسِهِ أَوْ مَا يُؤْسَا^(١) عَنْ بَيَانِهِ،
وَلَيْسَ بَيِّناً بِنَفْسِهِ وَلَا مَا يُؤْسَا عَنْ بَيَانِهِ كَمَا فِي هَذَا الْعِلْمِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوباً فِي عِلْمٍ آخَرَ فَلَا تَنْتَهِ إِذَا فَتَشْتَ وَنَظَرْتَ فِي عِلْمٍ عِلْمٍ وَعَرَفْتَ
مَوْضُوعَهُ وَمَطَالِبَهُ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوباً فِيهِ.

مِثَالُهُ: إِذَا نَظَرْتَ فِي الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ وَعَرَفْتَ أَنَّ مَوْضُوعَهَا الْأَجْسَامَ مِنْ حَيْثُ هِيَ
مُتَحَرِّكَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوباً فِيهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ فِي الْعِلْمِ التَّعْلِيمِيِّ وَعَرَفْتَ أَنَّ مَوْضُوعَهَا هُوَ الْكُتُبُ بِمَا هُوَ كُتُبٌ
كَمَا تَقْدِّمُ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوباً فِيهَا.

فَظَهَرَ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ، وَلَيْسَ مَطْلُوباً فِي عِلْمٍ آخَرَ؛ فَيَكُونُ مَطْلُوباً فِي هَذَا الْعِلْمِ.
الْوَجْهُ الثَّانِي لِبَيَانِ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ: أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْمَفَارِقَاتِ
عَنِ الْمَادَّةِ وَعِلَاقَتِهَا، وَأَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْبَدَ الْأَشْيَاءِ عَنِ التَّعَلُّقِ بِالْمَادَّةِ وَعِلَاقَتِهَا؛ فَإِنَّهُ
تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جِسْمَانِيٍّ وَلَا مُتَعَلِّقاً بِالْمَادَّةِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ فَيَكُونُ مَطْلُوباً فِي هَذَا
الْعِلْمِ؛ فَلَا يَكُونُ مَوْضُوعاً لَهُ لَمَّا عَرَفْتَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي لِبَيَانِ أَنَّ مَوْضُوعَ هَذَا الْعِلْمِ لَيْسَ مَوْجُوداً خَاصّاً بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ
خَاصٌّ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْبَحْثُ فِي هَذَا الْعِلْمِ مُقْتَصِراً عَلَى الْأُمُورِ الْخَاصَّةِ بِذَلِكَ
الْمَوْجُودِ الْخَاصِّ، لَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَبْحَثُ فِيهِ عَنْهُ يَعْثُرُ كُلَّ مَوْجُودٍ مَوْجُودٍ، وَلَا
يُخَصُّ بِمَوْجُودٍ خَاصٍّ، وَإِنْ بُحِثَ عَنْهُ فَإِنَّمَا يَبْحَثُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ لَا مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ مَوْجُودٌ خَاصٌّ.

(١) كَذَا، وَلَعَلَّهَا مِنْ مَعْنَى الْأَوْسِ الَّذِي هُوَ الْعِيُوضُ كَمَا فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»: «أُسْتُ الْقَوْمَ أَوْوَسُهُمْ أَوْساً
إِذَا أُعْطِيَتْهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَوَّضَتْهُمْ مِنْ شَيْءٍ، وَالْأَوْسُ الْعِيُوضُ أُسْتُه أَوْوَسُهُ أَوْساً عُضَّتْهُ أَعَوَّضَهُ
عَوَّضاً»، فَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا بَاحْتِمَالٍ أَنَّ يَكُونُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ مَطْلُوبٍ لِأَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ بِغَيْرِهِ مُوَصَّلٌ
إِلَيْهِ بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ، فَلَا يَكُونُ مَطْلُوباً فِي هَذَا الْعِلْمِ بِالذَّاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْظُرْ: ابْنُ مَنْظُورٍ - مُحَمَّدُ
بْنُ مَكْرَمٍ الْإِفْرِيقِيُّ، «لِسَانُ الْعَرَبِ». دَارُ صَادِرٍ - بَيْرُوتُ.

فَقِيلَ أَنَّ موضوع هذا العلم ليس موجوداً خاصّاً؛ بل موجود بالإطلاق.
وأما أنّه لا يجوز أن يكون موضوع هذا العلم هو الأسباب القصوى المطلقة، أي بما
هي أسباب مطلقة فلوجهين:

أحدهما: أنّه يُبَحِّث في هذا العلم عن مكان^(١) ليست من الأعراض الخاصّة
بالأسباب من حيث هي أسباب مطلقة كالكلّيّ والجزئيّ والقوّة والفعل والوجوب
والإمكان؛ فإنّها أمور يُبَحِّث عنها، وليس يبحّث عنها في علم آخر؛ فإنّها ليست من
الأعراض الخاصّة بالأمور الطّبيعيّة ولا التّعليميّة ولا العمليّة الخلقية والسّياسيّة؛ فبقي أن
يُبَحِّث عنها في هذا العلم.

وثانيهما: أنّ العلم بالأسباب المطلقة^(٢) بعد العلم بالأسباب الخاصّة فإنّنا ما لم نعلم
أنّ للمسبّبات ذوات الأسباب تعلّقاً لما يتعلّقها في الوجود لا نسلم أنّ هناك سبباً مطلقاً؛
فإنّه ليس يجب عند العقل إذن أن يكون هناك سبب مطلق. ولا عند الحسّ؛ فإنّ الحسّ لا
يدرك إلا بالموافاة، ولا يلزم من توافي شيئين أن يكون أحدهما سبباً للآخر.
وأما الإقناع الذي ثبت للنفس فذلك لكثرة ما يورده الحسّ المشترك من التّجربة
عليه وإنّه غير متأكّد.

وبهذا الطّريق أثبتنا وجود العلّة الأولى ووجود واجب الوجود.
ولا يجوز أن يكون موضوع هذا العلم هو الأسباب الخاصّة؛ فإنّه لا يبحّث عنها
إلا في هذا العلم.

ولا يجوز أن يكون الموضوع جملة الأسباب بما هي جملة؛ لأنّ العلم بالأجزاء متقدّم
على العلم بالجملة؛ فإن كان يبحّث عنها من جهة ما هي موجودة كان الموضوع الموجود
بما هو موجود من غير شرط.

(١) كذا في الأصل.

(٢) الأصل: «بالمطلقة».

وأما مطالبه ومسائله فهي الأمور التي تلحق الوجود بما هو موجود؛ فبعضها كآثارها أنواع له كالجوهر والكم والكيف، وبعضها كالعوارض الخاصة كالوحدة والكثرة والقوة والفعل.

فإن قلت: إذا كان موضوع هذا العلم الوجود بما هو موجود وجب أن يكون العلم بالوجود بما هو موجود أولياً، وإنه يقتضي أن يكون العلم بالوجود أولياً.

قلت: نعم، والأمر كذلك لما بيننا في سائر الكتب، وما يذكر في تعريفات الوجود فذلك ليس تعريفاً حقيقياً؛ بل هو شرح للاسم إن كان مساوياً له في الخارج والذهن.

فإن قلت: إذا كان موضوع هذا العلم الوجود بما هو موجود لم يجوز أن تثبت مبادئ الموجودات فيه؛ لأن البحث في كل علم معين عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه.

قلت: النظر في المبادئ هو بحث عن عوارض هذا الموضوع؛ لأن كون الشيء مبدأ الشيء غير ذلك الشيء وغير مقوم له؛ بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ومن لواحقه.

ولأن المبدأ ليس مبدأ للموجود كله؛ وإلا لكان مبدأ لنفسه؛ بل هو مبدأ للموجود المعين وهو المعلول، فهو مبدأ لبعض الموجودات؛ فلا يكون في هذا العلم يُبحث عن مبدأ الموجود مطلقاً.

فظهر من هذا كله أن موضوع العلم الإلهي هو الوجود بما هو موجود. وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة فإنها تبحث عن معين غير محتاج إلى المادة، وهو الوجود بما هو موجود.

فجملة ما يُبحث عنه في هذا العلم أقسام أربعة:

الأول: ما هو بريء عن المادة وعلائقها.

الثاني: ما يخالط المادة مخالطة السبب المتقدم، وليست المادة مقومة.

الثالث: ما قد يوجد لا في المادة كالعلية والوحدة.

وهذه الثلاثة مشتركة في أنَّها غير مفتقرة إلى وجود المادَّة، وأنَّها غير مستفادة الوجود من المادَّة.

الرَّابع: ما يكون مادِّيًّا كالحركة والسُّكون، لكن لا يُبحث فيه عن حالها في المادَّة؛ بل عمَّا لها من نحو الوجود.

وهذا القسم مع الأقسام الثلاثة مشترك في أنَّ البحث عنها [فرع]^(١) على معنى غير قيام الوجود المادَّة، وعلى هذا لا يخرج عن كونه من العلم الإلهيِّ. فقد لاح موضوع العلم الإلهيِّ ومطالبه ومسائله بأقسامها. وأمَّا الموجود الخاصُّ وهو الإله سبحانه وتعالى فهو موضوع علم الكلام المسَمَّى بأصول الدِّين.

فإنَّه يُبحث فيه عن صفاته وأفعاله الخاصَّة به سبحانه وتعالى. وقد عرفت في غير هذا الموضع غير مرَّة أنَّ موضوع كلِّ علم ما يُبحث فيه عن لواحقه الخاصَّة به؛ فيكون هذا الموجود الخاصُّ موضوعاً في علم الكلام، وهذا الموضوع الخاصُّ إنَّما يُبحث عن إنَّيته^(٢) ووجوده في العلم الإلهيِّ الذي يُبحث فيه عن الموجود بما هو موجود ليكون مسلَّم الإنَّية والوجود في هذا العلم، فإنَّ موضوع العلم لا يكون مطلوباً فيه؛ فإنَّه لا يبحث عن إنَّية الموضوع؛ بل عمَّا يلحقه من الأمور الخاصَّة به.

فإذن: إنَّية واجب الوجود ووجوده لا يكون مطلوباً في هذا العلم بل مسلَّم فيه. فإن قلت: إنَّا نرى المتكلِّمين يتشبَّثون في هذا العلم بإثبات واجب الوجود مستدلِّين عليه تارة بإمكان الدَّوات، وتارة بإمكان الصِّفات، وتارة بحدوثها.

قلت: ليس مقصودهم من ذلك إثبات إنَّيته ووجوده؛ بل انتهاء جميع الموجودات إليه وكونه مبدأ لها، وذلك صفة من صفاته الخاصَّة به، وإن لزم من ذلك ثبوت وجوده

(١) في الأصل: «فر» والمثبت تقدير.

(٢) بمعنى إثباته، وهو مأخوذ عن «إنَّ كذا كذا»

وإنيته كما أنَّ الحكيم يثبت أنَّه واجب الوجود بافتقار الموجودات إليه فليس مقصوده كونه مبدأ لجميع الموجودات وإن لزم منه ذلك.

وفيه فائدة أخرى؛ وهي أنَّ من لم يمارس العلم الإلهيَّ يحصل له طمأنينة بوجود موضوع هذا العلم؛ فيكون خوضه فيه بعد طمأنينة من قلبه.

فإن قلت: لمُ سَمِّيَ العلم الإلهيُّ بالعلم الإلهيَّ وهذا العلم بعلم الكلام؟ قلتُ: أمَّا الأوَّل: فلأنَّ الغاية القصوى منها معرفة وجود الإله سبحانه وتعالى، وهو من أعظم مسائله وأشرف مطالبه وإن كان فيه مطالب أخرى، وكثيراً ما يُسمَّى الكلُّ والجملة ببعض آحاده وأجزائه؛ سيما الجزء الأكمل والفرد الأشرف.

فإن قلت: فهذا العلم الذي هو علم الكلام كلُّ مطالبه أو أكثرها صفاته تعالى وأفعاله الخاصَّة به؛ فكان أولى بأن يُسمَّى العلم الإلهيَّ.

قلتُ: ذات الشيء أشرف من صفاته، ولما كان العلم الإلهيَّ يبحث عن وجود ذات الإله خُصَّ باسم الإلهيَّ، وسُمِّيَ علم الكلام باسم آخر.

وأمَّا الثاني: فلاَّنه لما كان من عادة الأولين أن يقولوا في مطالب هذا العلم: «الكلام في كذا»، كما تقول: «تقول في كذا» سُمِّيَ هذا العلم بعلم الكلام. وأمَّا كونه مسمًى بعلم أصول الدين فذلك ظاهر.



[مطالب علم الكلام]^(١)

إذا عرفت موضوع علم الكلام فاعلم أنَّ مطالبه منحصرة في أقسام:

(١) العنوان بإضافتنا.

الأول: صفاته السلبية؛ نحو كونه ليس بجسم ولا جسماني ولا جوهر ولا عرض وغير ذلك، وهي المسماة بصفات الجلال.
 الثاني: صفاته الثبوتية؛ نحو كونه عالماً قادراً وغير ذلك، وهو المسمى بصفات الإكرام.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿نَبِّذْ كُتُبَ الَّذِينَ ذِي الْأَلْبَانِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَن: ٧٨].
 الثالث: أفعاله المتعلقة بأمور الدنيا؛ نحو كيفية صدور العالم عنه أهو بالإيجاب أو بالاختيار.

وفيه مسألة حدوث العالم وإحداث الممكنات.
 وفيه مسألة خلق الأعمال ومسألة الجبر والقدر وما يتعلق بها.
 ومنها الأمور المتعلقة بالنبؤات وإرسال الرُّسل والوحي وإنزال الكتب الإلهية.
 ويتبعها أمر الكرامات والسَّحر وما يفرِّق بينهما.
 الرابع: أفعاله المتعلقة بأمور الآخرة من المعاد الروحاني والجسماني.
 وتبع ذلك الكلام في النفس الناطقة وأمر الثواب والعقاب والجنة والنار وما يتعلق بها.
 فهذه مطالب علم الكلام.

تنبيه

الموضوع

قد يقال للمحكوم عليه في القضية الحملية؛ نحو: (زيد) في قولنا: «زيد قائم». وقد يقال للمحلّ الذي يتقوّم به الحال؛ كالجسم للحركة والسكون. وأمّا المحلّ الذي يتقوّم بالحال فيقال له الهَيُولَى والمادّة وغيرهما. وقد يقال: الموضوع لما يُبَحَثُ في علم عن عوارضه الخاصّة كما عرفت. وأنت إذا تأمّلت عرفت أنّ اسم الموضوع على المعاني باعتبار واحد؛ وهو كونه موضوعاً لما يُحمَلُ عليه غيره.

أمّا في القضية الحملية فالموضوع محمول عليه المحمول بالمواطأة؛ تارة كقولنا: «الجسم متحرّك». وبلاشتقاق؛ كقولنا: «الجسم ذو حركة»، «الجسم له الحركة». وقد عرفت في المنطق ما بينهما من الفرق؛ فالحركة محمول على الجسم بالاشتقاق والمتحرّك بالمواطأة.

وأما في المحلّ المتقوّم به الحال؛ فإنّه يُحمَلُ عليه الحال بالاشتقاق؛ فيقال: «الجسم ذو حركة».

وإذا عرفت حقيقة الموضوع في العلمين عرفت ما بينهما من الفرق. فهذا آخر ما أردنا بيانه من أمر موضوع العلم الإلهيّ وموضوع علم الكلام وفرق ما بينهما بأنّ بيان وأظهره.

والله الموفق.



خاتمة

لا أعدم مَن وقف على هذه الرسالة وأثبتها حمداً، فيكون كلُّ من الحامد والمحمود محموداً بحمده^(١).
والحمد لله جلَّ جلاله وعمَّ نواله وتمَّ إفضاله.

* * *

(١) ولعلَّ الله تعالى يُنفع بها مؤمناً لتكون في أجر الإمام السَّراج وضياء له في قبره ولنا وللمسلمين، آمين.